



الإعلان الختامي

7 تشرين الثاني/نوفمبر 2006

نحن، كـمـمـثـلـيـن لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة الأورومتوسطية، شاركنا في المنتدى المدني الأورومتوسطي المنعقد من 4 حتى 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 في مدينة مراكش في المغرب. قام منبر المنظمات غير الحكومية الأورومتوسطي بتنظيم المنتدى بالتعاون مع المنبر الأورومتوسطي المغربي.

تم تنظيم المنتدى للمرة الأولى في إحدى بلدان جنوب المتوسط محققاً بذلك طموحاً قوياً للمجتمع المدني الأورومتوسطي، وذلك بعد انعقاد المنتدى المدني في لوكسمبورغ الذي كان أول منتدى مدني ينظمه منبر المنظمات غير الحكومية الأورومتوسطي بالكامل وبعد مرور سنة على انعقاد قمة برشلونة +10 التي شكّلت نقطة إعادة انطلاق المسيرة الأورومتوسطية.

يبدل المجتمع المدني جهوده منذ عدة سنوات من أجل إحلال السلام في المنطقة مناشداً الاتحاد الأوروبي وشركاءه الأورومتوسطيين اتخاذ خطوات ذات شأن على هذا الصعيد. بالنظر للوضع المأزوم حالياً، أصبح الانخراط بالعمل السياسي ملحاً أكثر من أي وقت مضى، لذا فقد شكّل موضوع مسؤولية المجتمع المدني في بناء سلام عادل ومستدام في المنطقة الإطار العام الذي وجّه نقاشات المنتدى المدني.

كأعضاء في المجتمع الإنساني الأوسع، نحن على قناعة راسخة بأن عملنا يستند على القيم الكونية غير القابلة للتجزئة كاحترام حقوق الإنسان، الديمقراطية والمساواة بين النساء والرجال. تتشكّل هذه القيم الكونية جوهر الأساس للتعاون في منطقة المتوسط. كذلك وفي نفس الوقت نحن نعترف بضرورة إثراء هذه القيم بشكل مستمر ونتعهد بتطويرها على أساس توافقي.

إننا نعتقد أنه يتوجب على الحوار بين الثقافات، على أهميته، عدم تحية الأبعاد السياسية لمشاكل المنطقة وعليه أن يتجنب استخدام الثقافة والدين كأدوات لأنهما يعيقان أي منظور للحلول. لذا فنحن نتعهد بخلق منتدى للحوار متسامح ومنفتح على جميع الفاعلين المنخرطين في بناء السلام.

ركّز المنتدى المدني اهتمامه على السلام وتجنب النزعات، الهجرة وحرية التنقل، التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، التنمية المستدامة والمشاركة الفعالة للمواطنين.



إننا نعتبر أن الأهداف التي نصّ عليها إعلان برشلونة عام 1995 لا تزال سارية ونطالب بتماسك أكبر بينها وبين سياسة الجوار الأوروبية.

كما ونشير إلى أن سياسة الجوار الأوروبية قادرة على لعب دور هام فيما يتعلق بمشاركة المجتمع المدني. ويجب بهذا الصدد مأسسة الحوار مع مكونات المجتمع المدني المختلفة في إطار مؤسسات الاتفاقات الأورومتوسطية. كذلك يجب تطبيق آلية مشابهة على مستوى برمجة وتنفيذ الأداة الأوروبية للجوار والشراكة.

يجب أن تعمل اللجان الفرعية لحقوق الإنسان المخطط لها في خطة العمل المتوسطية بشكل فعال. ويتعيّن على الاتحاد الأوروبي التطبيق الفوري للتوجيهات الأوروبية المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

إننا نعتبر أن الشراكة الأورومتوسطية بحاجة إلى سياسة أقوى بشأن المساواة الجنوسية في المنطقة كشرط مسبق لأي تعاون بين المجتمعات والشعوب في المنطقة.

نحن كمشاركين في المنتدى المدني في مراكش، معترفين بدورنا كفاعلين مسؤولين وشركاء في المجتمعات الأورومتوسطية، نناشد متخذي القرار تحمل مسؤوليتهم وإبداء قيادة إستراتيجية وتنفيذ الوعود. يتعين على الأفعال أن تحاكي السياسات.

أ. السلام وتجنب وإدارة النزاعات

إننا نؤكد على الأزمة الدائمة والمتقلة التي نعيشها والتي للأسف تعمقت مع العدوان على لبنان.

كذلك فإننا نعترف أنه يجب إعادة التوكيد على السلام كأولوية إستراتيجية في الشراكة الأورومتوسطية وعلى مشاركة جميع الفاعلين من أجل تحقيقه. أظهرت لنا التجربة الأخيرة أنه لا يوجد حلول عسكرية للأزمات في المتوسط، لذا فنحن نشدد على أهمية البحث عن حلول سلمية للنزاعات وضم النساء كشريكات كاملات في جميع أبعاد عمليات بناء السلام وكذلك في المبادرات الدبلوماسية الوقائية.

ركّز المنتدى المدني اهتمامه على النزاع في الشرق الأوسط ذات الأهمية الكبرى، بينما قام بتحديد النزاعات المحلية المتعددة كتلك القائمة والتي لا تزال مفتوحة في المغرب العربي وقبرص. في هذه الأثناء، يجب أن ندرك أنه يتوجب بناء السلام داخل كل من المجتمعات وأنه من الضروري بناء ثقافة سلام حيث يتعين على الدول كما المجتمع المدني تحمل مسؤوليتهم في تطوير هذه الثقافة.



نود أن نذكر بأنه لا يمكن إيجاد حل عادل ودائم للأزمة في الشرق الأوسط من دون أخذ قرارات الأمم المتحدة الملائمة، القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي بعين الاعتبار وكذلك تجنب الازدواجية في المعايير.

إننا نشاهد الاتحاد الأوروبي تحمل مسؤوليته من أجل زيادة دوره في الشرق الأوسط ونطالبه بسياسة مستقلة. لذا، فنحن ننادي ببذل المزيد من الجهود الدبلوماسية وغير الحكومية نحو عقد لقاء استثنائي للأطراف الموقعة على اتفاقية جنيف الدولية الرابعة، والتي ينبغي أن تتبنى قراراً يطالب مجلس الأمن في الأمم المتحدة إرسال قوة حماية دولية إلى الضفة الغربية وغزة مع تفويض واضح من الأمم المتحدة.

إننا نشجع أي مبادرة تتخذها الحكومات الأوروبية لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط والذي ينبغي أن يؤدي إلى حل إقليمي متعدد الأطراف، وإلى نهاية الاستيطان والاحتلال. يتعين على هاتين المبادرتين الارتكاز على المبادئ المذكورة أعلاه وأن تحظيا بدعم كافة الشركاء الأورومتوسطيين. كما أننا ندعم حق العودة للاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الأمم المتحدة رقم 194 كشرط أساسي لحل عادل ودائم لهذا العنصر الإنساني والسياسي للصراع.

أما بالنسبة لفلسطين فإن الوضع هناك يتفاقم يوماً، ويكمن الهدف الإستراتيجي للعنف والإرهاب اللذين يمارسهما الجيش الإسرائيلي ضد السكان المدنيين وزيادة الاستيطان بحرمان الفلسطينيين من جميع شروط إقامة دولة قابلة للحياة في حدود عام 1967 وعاصمتها القدس. كذلك فإن هذا الوضع يحرّمهم من حرية التنقل والوصول للموارد الطبيعية حيث تم الإغلاق عليهم داخل الجدار.

بما أن حقوق الإنسان والقانون الدولي يشكلان جزءاً جوهرياً من الشراكة الأورومتوسطية، فنحن نؤكد أنه في حالات الانتهاك الجلي للشروط المسبقة لأي تعاون، يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يتخذ الخطوات الملائمة ومن ضمنها التعليق المؤقت لاتفاقيات التعاون وخطط عمل سياسة الجوار الأوروبية أو فرض عقوبات اقتصادية أخرى. بهذا المعنى فإننا نشاهد ممثلي الاتحاد الأوروبي عدم إعطاء الشرعية لأعضاء الحكومات ذوي الصلة البيئية بانتهاكات حقوق الإنسان.

يترتب على إنهاء الاعتداءات تحت رعاية المجتمع الدولي عدم إهمال الحاجة لتحديد مسؤوليات جميع أطراف النزاع، معاقبة جرائم الحرب وضمان حق الضحايا بالتعويض ومن ضمنها تطبيق معاهدة روما.

يشجب المنتدى المدني بشدة قرار الاتحاد الأوروبي التدخل في نتائج الانتخابات الفلسطينية بالرغم من حقيقة اعتبارها انتخابات حرة ونزيهة، وكذلك قرار الاتحاد تعليق دعمه المالي للسلطة الفلسطينية. لقد ساهم هذا التعليق بشكل ملحوظ في الوضع الكارثي في الضفة الغربية وغزة. لذا فنحن نطالب الاتحاد الأوروبي إعادة تقديم المساعدات المالية للسلطة



الفلسطينية دون تأخير. كذلك يجب تحويل إيرادات الضرائب المستحقة لدى إسرائيل للسلطة الفلسطينية في إطار اتفاقيات أوسلو.

يناشد المنتدى المدني الشركاء الأورومتوسطيين بشكل مَلح ضمان إعادة الحياة الديمقراطية العادية داخل السلطة الوطنية الفلسطينية ومن ضمنها إطلاق السراح الفوري لأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، الوزراء والأسرى السياسيين الفلسطينيين.

إننا نستنكر انتهاك حقوق الإعلام وتدمير البنى التحتية الإعلامية في الأراضي المحتلة ونطالب بالاحترام الكامل للحق في الحصول على المعلومات.

وإننا نشجع الجهود التي تبذلها المنظمات الفلسطينية والإسرائيلية التي تعمل سوية من أجل التوصل لسلام عادل ومستدام يرتكز على القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وتدعوها لمشاركة باقي المجتمع المدني الأورومتوسطي هذه الجهود.

يستنكر المنتدى المدني بشدة انتهاكات إسرائيل للقانون الإنساني الدولي ولاتفاقيات جنيف من خلال عدوانه على لبنان في شهر تموز/يوليو الماضي. لقد نفذت إسرائيل عقاباً جماعياً بحق السكان اللبنانيين وتعمدت استهداف المدنيين والبنى التحتية العامة والاقتصادية.

ينظر المنتدى المدني بعين القلق إزاء طريقة رد فعل الاتحاد الأوروبي على هذا الوضع حيث لم يتم باتخاذ أي تدبير جدي أو خطوات من أجل حماية المدنيين اللبنانيين ووقف العدوان الإسرائيلي.

يؤكد المنتدى المدني موقفه من ضرورة التطبيق الكامل لقرار الأمم المتحدة رقم 425 المتعلق بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من كافة الأراضي اللبنانية، إطلاق سراح المعتقلين اللبنانيين من السجون الإسرائيلية وتسليم جميع خرائط الألغام التي زرعتها إسرائيل خلال وبعد انسحابها الجزئي من جنوب لبنان في عام 2000. على أن يتبع ذلك دعم الحكومة اللبنانية في بسط سيادتها الكاملة على كل الأراضي اللبنانية.



ب. الهجرة وحرية التنقل في المتوسط

يُعتبر المنتدى المدني أن الفضاء الأورومتوسطي أخذ بالتشكل أكثر فأكثر كنتقاطع طرق يعبر منه ويقوم به مهاجرون في طريقهم وهم قادمون من آسيا، أوروبا الشرقية وإفريقيا، محولاً بذلك نظام الهجرات الإقليمي إلى نظام عالمي.

يضع توسيع الاتحاد الأوروبي مجموع البلدان الشريكة من غرب المتوسط وشرقه على عتبة الفضاء الأوروبي. ويحول بناء "قلعة أوروبا" هذه البلدان المجاورة إلى "مناطق حدودية" يعبر منها أعداد متزايدة من اللاجئين وطالبي اللجوء.

يُعتبر المنتدى المدني أن حرية التنقل هي حق أساسي لكل الأشخاص في المنطقة الأورومتوسطية، نساء ورجالاً، ويجب ضمان وحماية هذا الحق من أجل بناء فضاء حوار، تبادل وتعاون. كذلك يجب ضمان احترام الكرامة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان في جميع الدول وخاصة من خلال إقرار الاتفاقية الدولية بشأن حقوق العمال المهاجرين وضمن حماية اللاجئين وطالبي اللجوء.

يجب إعادة التأكيد على مبدأ "حظر الطرد أو الرد" وحق طلب اللجوء واحترامهما بالكامل.

إننا نطالب بوضع حد للشروط المتعلقة بسياسات الهجرة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط وكذلك وضع حد للمراقبة الخارجية للحدود.

كما أننا نشير إلى أن المؤتمر الأورو-إفريقي لم يقدم الحلول من أجل تجاوز عدم التوافق بشأن سياسة الهجرة. ونحن نطالب بمراجعة إجراءات شنغن التي تحرف مسيرة برشلونة وتحديداً فيما يتعلق بسياسة التأشيرات في جميع الدول الأعضاء في الشراكة. يجب تداول هذه القضايا في المؤتمر الأورو-إفريقي القادم في طرابلس (تشرين الثاني/نوفمبر 2006).

ينطوي التوجه الشمولي لقضية الهجرة على الحاجة لالتزام الدول المتطورة الشديد بتقديم المساعدات التنموية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة. ينبغي ألا تؤدي سياسات الاتحاد الأوروبي للهجرة الطوعية إلى "هجرة الأدمغة" من المجتمعات الجنوبية. إننا نقترح إطلاق برنامج إداري لتحليل التأثير الإيجابي للمهاجرين في مجتمعاتهم المضيفة. ونقترح كذلك بدء برنامج يهدف إلى بناء قدرات المجتمع المدني للتعامل مع احترام وممارسة حقوق المهاجرين واللاجئين في الدول المضيفة ودول العبور.

يُعبّر المنتدى المدني عن الحاجة لسياسة أكثر التزاماً بشأن تنقل الفاعلين في المجتمع المدني وتحديداً في المجال الثقافي، يشمل تطوير برامج ثقافية وتعليمية، كمساهمة واضحة في الحوار والتعاون.



ت. التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان

تُعتبر منطقة جنوب وشرق المتوسط من أكثر مناطق العالم معاناة من الأزمة العميقة للتحول الديمقراطي، الحريات الأساسية وحقوق الإنسان. لذلك فهي الأكثر حاجة للإصلاحات وخاصة بشأن التعلق المتبادل بين الديمقراطية، حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

يؤكد المشاركون على أن تحقيق أهداف التعاون الأورومتوسطي وسياسة الجوار يتطلب اتخاذ خطوات حاسمة نحو الإصلاح السياسي بدعم من دول الجنوب والشمال. من أجل البدء بهذه المسيرة وتوسيعها يجب تطبيق أجندة الحد الأدنى التالية.

الاحترام الفعلي للحريات الأساسية وفي المقام الأول حرية الرأي والضمير والتعبير والتنظيم.

إلغاء حالات الطوارئ الاستثنائية في بعض بلدان المنطقة والتي يشكّل استمرارها تناقضاً فاضحاً مع نص القانون الدولي لحقوق الإنسان ويفرغ التعاون الأورومتوسطي من معناه.

يُعتبر ضمان استقلال القضاء أحد أركان العملية الفعلية للتحول الديمقراطي والتنمية الاقتصادية. يحث المشاركون بهذا الصدد نضال القضاة في المنطقة وخاصة في مصر وتونس. ويجب الدفاع بشدة عن ضرورة النصّ على حق القضاة بإقامة جمعيات مستقلة في التشريعات الوطنية.

هنالك حاجة لعنصرين آخرين وهما من ناحية، إلغاء المحاكم العسكرية والسلطات القضائية الاستثنائية التي لا تزال مستمرة في بعض بلدان المنطقة؛ ومن ناحية أخرى، إصلاح المكانة القانونية للمجالس العليا لهيئة القضاة، وخاصة من منظور تعزيز استقلاليتهم وامتيازاتهم.



تطوير مكافحة الإفلات من العقوبة. وتحديداً:

أ. يجب الترويج للمحكمة الدولية الجنائية وتعزيزها عبر دعوة الدول الجنوبية لإقرار معاهدة روما وعبر مثول أفضح حالات انتهاك القانون الإنساني للقضاء في هذه المحكمة.

ب. يجب اتخاذ خطوات من أجل إقامة لجان حقيقة، عدالة ومصالحة، تبعاً للتجربة المغربية القوية. يتعين على المنظمات غير الحكومية أن تركز خلال بحثها على المعلومات المتعلقة بهذه التجارب "والممارسات الجيدة" وذلك بدعم من الاتحاد الأوروبي.

يتعين على مكافحة الإفلات من العقوبة أن تقترن بالنضال من أجل احترام وتطبيق إعلانات وأدوات الأمم المتحدة بشأن التعذيب، الاختفاء القسري، وتجنب ومكافحة عمليات الإعدام من دون مقاضاة، وكذلك مبادئ الأمم المتحدة الأساسية والتوجيهات المتعلقة بحق ضحايا حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بالاستئناف والتعويض.

أما العنصر الجوهرى الأخير في أجندة الحد الأدنى للإصلاح السياسى والانتقال لدولة سيادة القانون فهو تطوير سياسات وبرامج فاعلة لمكافحة التمييز وفي المقام الأول التمييز ضد النساء والأقليات وتشجيع المساواة.

يجب، بتقدير المشاركين، مراجعة احترام التدابير المدرجة في هذه الأجندة على نحو منظم، وعلى أساس المؤشرات التي تم إعدادها وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان وبالتشاور مع فاعلي المجتمع المدني المستقلين، الذين تجب المدافعة بشدة عن حريتهم بالعمل والتنقل.

لا يمكن فرض الإصلاحات والديمقراطية من الخارج، بل عليها أن تكون نتاج مسيرة داخلية بمشاركة المجتمع المدني العريضة والفعالية. من الهام جداً لوثيقة صلة هذه المسيرة بالموضوع ولاستدامتها أن يتم تدويتها من قبل المعنيين. من ناحية ثانية، يتعين على جميع الحكومات احترام الحقوق السياسية، الاقتصادية والثقافية وتطبيقها وفقاً للمادة الثانية من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.



ث. التنمية المستدامة

إننا نشدد على ضرورة إتباع توجه شامل للتنمية المستدامة التي يجب أن تحتل موقعاً مركزياً في الشراكة الأورومتوسطية. لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من دون السلام، التضامن وممارسة الحكم الرشيد.

في الواقع، يجب إدانة واتخاذ تدابير شافية غير مشروطة لمعالجة التدمير المنهجي للموارد الطبيعية الناتج عن الصراع، العدوان واحتلال الموارد الطبيعية والإعاقة العنيفة لمساعي تحقيق التنمية المستدامة. كما أنه لا يمكن تطبيق التنمية المستدامة في ظل الاحتلال.

يتعين على المؤسسات الأوروبية ودول المتوسط الأعضاء في الشراكة الأورومتوسطية ضمان انسجام سياساتهم الإستراتيجية، السياسية والاقتصادية مع مبادئ التنمية المستدامة، والإستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة، وضرورة تقليص الظلم والتباين بين الضفتين الجنوبية والشمالية.

يجب الترويج للتربية للتنمية المستدامة كأداة من أجل إرساء قواعد صلبة للسلام، الحوار، التعاون، الفهم الأفضل للتنوع الثقافي وحماية البيئة. وبنفس الاتجاه، نشير إلى أنه لا يمكن الترويج بشكل فعال للتنمية المستدامة دون معالجة عدم المساواة بين النساء والرجال بشكل منهجي.

يجدر بالاتحاد الأوروبي بدلاً من الإصرار على "التبادلية" في مفاوضاته التجارية الحالية والمستقبلية أن يوفر لدول المتوسط الشريكة الحق بحماية أمنها الغذائي واحتياجاتها من حيث التنمية المستدامة. يتعين على الشراكة الأورومتوسطية، سياسة الجوار الأوروبية والأداة الأوروبية للجوار والشراكة أن تدعم بالكامل توصيات تقارير تقييم التأثير على الاستدامة. كما يتعين على المفوضية الأوروبية توفير خطة عمل لتصبح هذه التوصيات هي الاتجاه السائد في أجندتها التجارية. يجب كذلك بناء آلية مستمرة بالمشاركة مع المجتمع المدني لرصد تطبيق توصيات تقييم التأثير على الاستدامة نتيجة إنشاء منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية.

إننا نكرر تأكيد مطالبنا بمنطقة متوسطة خالية من الأسلحة النووية ومن أجل تعاون إقليمي لمعالجة التغير المناخي.

يجب تجنيد الدعم السياسي والمالي الضروري للتطبيق الكامل لمبادرة "أفق 2020" لتنظيف البحر الأبيض المتوسط من التلوث.



الخاتمة

يُعبّر المنتدى المدني عن قلقه العميق حيال نمو العداء للإسلام، اللاسامية والعنصرية في الدول الأورومتوسطية ويناشد الحكومات ومنظمات المجتمع المدني تعميق الحوار من أجل التوصل لآليات تجديدية وراسخة ومن ضمنها النشاطات التربوية، الثقافية والتشريعية الجديدة، لمكافحة كل أنواع التعصب.

يدعو المنتدى المدني للتضامن الكامل للتعاون الثقافي في أدوات مسيرة برشلونة ولاعتبار التنقل كأداة من أدوات التنوع الثقافي، الحوار بين الثقافات، السلام والتنمية.

يرحب المنتدى المدني بانطلاق المؤتمر الوزاري الأول حول المساواة بين النساء والرجال (إسطنبول، من 14 حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2006) ويناشد الحكومات الأورومتوسطية أن تأخذ بالحسبان مقترحات المشاركين في المنتدى المدني المرفقة في ملحق هذا الإعلان.

يرحب المنتدى المدني بمؤتمر وزراء البيئة الأورومتوسطيين (القاهرة، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2006) ويناشد الحكومات الأورومتوسطية أن تأخذ بعين الاعتبار بيان المنظمات غير الحكومية الأورومتوسطية للبيئة الذي سوف يتم تقديمه في المؤتمر.

يرحب المنتدى المدني بالمؤتمر الأورومتوسطي الثامن لوزراء الخارجية (تامبيريه، 27 و 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2006) ويؤمن مشاركة المنتدى المدني المباشرة فيه.

وأخيراً، إننا نطلب من الحكومات، السلطات المحلية، منظمات المجتمع المدني والفاعلين الآخرين أخذ هذه التوصيات بالحسبان في إطار الجهد المشترك والذي نحن ملتزمون به بالكامل لإقامة منطقة سلام، استقرار وازدهار مشترك.

يدعو المشاركون في المنتدى المدني أعضاء منبر المنظمات غير الحكومية الأورومتوسطي لمتابعة تطبيق هذه التوصيات من قبل جميع الفاعلين في المنطقة على أن يتم ذلك من خلال برنامج عمل المنبر.

مراكش، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2006



توصيات

للمؤتمر الوزاري الأورومتوسطي المنعقد في اسطنبول، يومي 14 و 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2006، بهدف تبني خطة عمل خماسية من أجل تعزيز دور النساء في المجتمع

تباحث المشاركون والمشاركات في المنتدى المدني الأورومتوسطي المنعقد في مراكش من 4 حتى 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2006، حول كيفية تعزيز دور النساء في المجتمع وحول الأهمية الجوهرية للمساواة بين الجنسين والترويج لحقوق النساء وحمايتها في تطبيق الديمقراطية، احترام حقوق الإنسان والتنمية الدائمة في البلدان الأورومتوسطية.

يود المشاركون والمشاركات تذكير ممثلي الحكومات بواجبات دولهم وعلى وجه الخصوص:

- إعادة التأكيد على التزامهم بالترويج للمبدأ والحق الأساسي بالمساواة بين النساء والرجال، والعمل بالتلازم مع المعاهدات الدولية المتعلقة بالحقوق الإنسانية للنساء وعلى وجه التحديد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، إعلان بكين، إعلان برشلونة، استنتاجات وخطة العمل الخماسية التي تبنتها قمة برشلونة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2005؛
- إعادة التأكيد على عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة وعلى كونيتها وكذلك سيادة الاتفاقيات الدولية على التشريعات المحلية.

يطالب المشاركون والمشاركات بما يلي:

- على جميع الدول المشاركة في مسيرة برشلونة رفع تحفظاتها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، وتعديل جميع تشريعاتها المحلية وسياساتها لتتوافق مع نص هذه الاتفاقية وكذلك الشروع بإقرار بروتوكول الاتفاقية الاختياري.
- مطالبة الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة بمكافحة كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء ومن ضمنها بين الأزواج ودخل العائلة، مع احترام حقوق الإنسان والتوقف عن التعامل مع حقوق النساء باعتبارها أساسياً كمسألة قواعد سلوكية دينية وتقاليد ثقافية".
- المطالبة بدمج البعد الجنوسي كجزء متكامل من جميع سياسات، برامج ومشاريع الاتحاد الأوروبي، الشراكة الأورومتوسطية وسياسة الجوار الأوروبية، على المستويين الوطني والإقليمي. وفي نفس الوقت، يجب وضع نشاطات وبرامج تمييز إيجابي موجه للنساء على وجه الخصوص.
- مطالبة الدول الشريكة بتشجيع المشاركة الكاملة، نشر المعلومات والتشاور الحقيقي مع المجتمع المدني المستقل في مسيرة اتخاذ القرار على جميع الأصعدة والآليات المرتبطة بذلك، وتحديد الجمعيات التي تعمل على الترويج وحماية حقوق النساء.



يطالب المشاركون والمشاركات بما يلي:

- أن تكون الخطة الخماسية واضحة وصريحة وعينية فيما يتعلق بأهدافها وأن تتوافق مع مبادئ المساواة المذكورة أعلاه؛
- أن يضع المؤتمر آلية متابعة لتوصيات خطة العمل الخماسية، وخطة مالية لتنفيذها حيث تسمح بتحقيق أهدافها؛
- أن يتم تحديد مستويات المسؤولية عن تنفيذ التوصيات المختلفة وكذلك جدول زمني للتنفيذ بشكل واضح.